القُدسُ هي واحدةٌ من أقدمِ المُدنِ في العالِمَ. أسَّسها الكَنعانيَّون، وهو شعبٌ سَامِي، أولادُ عمومة الفينيقيِّين، وسُكَّان بلاد ما بين النَّهرَينِ.
ويوجدُ في ساحةِ مدينةِ القُدسِ: الحَرَمُ الشَّريفُ -وهو ثالثُ الحرَمَينِ- وضريحٌ مُقَدَّسٌ، وحائطٌ. هلالٌ وصليبٌ ونجمةٌ. يتشاركُ في هذه المدينةِ الفريدةِ ثلاثُ معتقداتٍ. لكنَّ القُدسَ هي أيضًا مدينةٌ يَسكُنُها بشرٌ.
ولهؤلاء البَشر تاريخٌ وهُويَّةٌ قوميَّةٌ؛ فمنذُ القِدمِ وخلال قرونٍ، ومهما كانت معتقداتهم، فهؤلاء البشرُ هم الكنعانيَّون، والعرب والفلسطينيون. وحتَّى اندلاع الحرب العالَميَّة الثَّانية، كان عمدةُ القُدسِ عربيًّا، لكن خلال السَّنوات وخلال القرن العِشرين، توافدَ على القُدس مهاجرون يهود من جميعِ أنحاء العالَمِ، لاسيما من وَسط وشَرق أوروبا، وأقاموا فيها بالتَّواطؤ مع بريطانيا العُظمى. وبعد تكرار الأخطاء تخلَّت بريطانيا العُظمى عن حُكم فلسطينَ لصالحِ الأمم المتَّحدة الَّتي تَبَنَّت خُطةَ التَّقسيم عام ١٩١٧م، وشملت هذه الخطةُ إنشاءَ دولةٍ يهوديَّة، ودولةٍ فلسطينيَّة، ووضعًا خاصًّا للقُدس ينبغي أن يُشَكِّل وضعًا مُنفصلًا، لكن كانت الأمم المتَّحدة عاجزةً على فرضِ قرارها بقوَّة القانون.
وفي عام ١٩٤٨م احتلت دولةُ إسرائيلَ جزءًا من فلسطينَ، وبطريقة فرضِ الأمر الواقع قسمَّت القُدس بين الإسرائيليِّين في القُدس الغربيَّة والعرب في القُدس الشَّرقيَّة.
وفي عام ١٩٦٧م استولت إسرائيلُ على كُلِّ فلسطينَ والقُدس الشَّرقيَّة. ولم يتمّ تطبيقُ أيِّ قرارٍ تَبَنَّتُه الأممُ المتَّحدة يدينُ احتلالَ إسرائيلَ.
وأكثر من ذلك، صوَّت البرلمانُ الإسرائيليُّ على جَعل القُدس «العاصمة الأبديَّة لإسرائيلَ». وذلك يُعتبرُ انتهاكًا كاملاً لقراراتِ الأمم المتَّحدة والقانون.
ولذلك فإنَّ انتهاكَ كونجرس الولايات المتَّحدة للقُدس عاصمة لإسرائيلَ بالتَّصويت على قانونِ سفارة القُدس في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥م يُشَكِّل انتهاكًا تامًّا لقرارات الأمم المتَّحدة والقانون الدَّوليّ. هذا هو القانونُ الَّذي قرَّرَ دونالد ترامب تنفيذَه في ديسمبر ٢٠١٧م.
إنَّ هذا القرارَ الَّذي اتَّخذه رئيسُ الولايات المتَّحدة له مَيزةُ الصَّراحة؛ لأنَّ الولايات المتَّحدة لم تكن قطُّ وسيطًا صادقًا في الصِّراع على فلسطينَ، وهي تُؤيِّدُ باستمرارٍ إسرائيلَ ضِدَّ الفلسطينيِّين. ولا يمكن القولُ بأنَّ (ترامب)

أنهى دَورَ الوسيطِ الَّذي لم يكن موجودًا، أو قوَّض عمليةَ السَّلام الَّتي توقَّفت عن أن يكونَ السَّبب وراءَ اغتيالِ إسحاق رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥م، الَّذي وَقَّعَ اتفاقاتِ (أوسلو) مع الرَّئيس/ياسر عرفات.

والواقعُ أنَّ مسألةَ القُدس تشيرُ إلى قضيَّة فلسطينَ. المشكلةُ ليست فقط للحفاظِ على الطَّابعِ الدِّيني الاستثنائيِّ لهذه المدينةِ من خلال ضمانِ حقوقِ ديانات التَّوحيد الثَّلاثة، كما أنَّها تعتبرُ أنَّ القُدسَ هي أحدُ العناصرِ الأساسية في القضيَّة الفلسطينية الَّتي استمرَّت منذُ نهاية الحرب العالَميَّة الثَّانية.. وإذا كان من الضروريِّ أن يَكفُلَ وضعٌ خاصٌّ حريَّةَ ممارسةِ الطَّوائف المختلفة، وحريَّةَ تَنَقُّلِ الحُجّاج من الدِّيانات الثَّلاثة، واحترامَ الأماكنِ المُقَدَّسَة.

يجبُ أن يُدرَكَ أنَّ قضيَّة القُدس هي قضيَّةُ مدينةٍ تمَّ سلبُها من الشَّعب العربيِّ بعد عمليةٍ بدأت بالتَّدويلِ الَّذي أعلنته الأممُ المتَّحدة بعد الحربِ العالَميَّة الثَّانية، ثُمَّ تقسيمها بحُكمِ الأمرِ الواقعِ بعد حربِ ١٩٤٨ م، واحتلالِها الكامل عام ١٩٦٧م، وأخيرًا، ضَمّها في عام ١٩٨٠م.

إنَّ التَّسوية الحقيقيَّة لوضعِ القُدس لا يُمكِنُ أن تكونَ إلا جزءًا من تسويةٍ شاملةٍ لمسألةِ احتلالِ فلسطينَ، والاعترافِ بالحقوقِ الوطنيَّةِ للشَّعبِ الفلسطينيِّ.